جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم الجغرافية

المرحلة الرابعة

جغرافية العراق

الزراعة في العراق

ا.د مثنى مشعان المزروعي

2025-2026

الزراعة في العراق

أ.د مثنى مشعان المزروعي

جامعة تكريت- كلية التربية للعلوم الإنسانية

يعُتقد ان الانسان اهتدى الى حرفة الزراعة قبل حوالي 30- 40 ألف سنة، وان الحضارات الزراعية الأولى قامت في الشرق الأقصى حيث الصين وجنوب شرق آسيا، وحوض البحر المتوسط حيث وادي الرافدين ووادي النيل، وربما في الهند أيضاً حيث وادي السند.

ويرى بعض المؤرخين ان موطن الزراعة الأول كان في قدمات جبال العراق أو سهله الفيضي.

ان المتتبع لتاريخ العراق الحضاري يمكنه الجزم بأن الحضارات المتعاقبة التي قامت في العراق، إنما كانت حضارات زراعية بالدرجة الأولى، وان نظام الري وحلّ المشاكل الناجمة عنه كان على رأس العوامل المؤثرة في نشوء تلك الحضارات الزراعية وإكسابها الصفات المميزة لها. ويمكن القول ان ترويض البيئة النهرية والإفادة من امكاناتها وتحويلها الى بيئة معطاء درّت الخير والبركة والازدهار على سكانها كان العنصر الفاعل في علو شأن حضارات وادي الرافدين، وفي قيام وتوزيع المستوطنات البشرية، وقد كان البدء حوالي نهر الفرات وثم دجلة.

ظلّ دور الزراعة في حياة سكان العراق واقتصادهم بارزاً ، بل ورئيساً طيلة مراحل التاريخ وحتى بدايات القرن العشرين، حيث بدأ استخراج النفط في العراق عام 1927، وبتزايد عوائد النفط تدريجياً تراجعت معها أهمية الزراعة سواء في الحياة الاقتصادية وتكوين الدخل القومي وهيكل تجارته الخارجية تصديراً واستيراداً، أو في ما تمثله قوة العمل في القطاع الزراعي من اجمالي العاملين في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

يمكن أن نعدّ عام 1965 علامة هامة في التوازن ما بين سكان الريف والحضر في العراق ،إذ تساوى فيها عدد سكان الريف بعد كثرتهم مع سكان الحواضر بعد قليلهم، مما أشّر لبداية مرحلة هامة تتمثل بتراجع نسبة سكان الريف عن الحواضر ومعها تزايد الانشطة الاقتصادية غير الزراعية والحضرية منها خاصة التجارة والصناعة والخدمات، فضلاً عن التعدين. وإذ وصلت نسبة العاملين في الزراعة حوالي 5.41 % من إجمالي السكان عام 1965، فان هذه النسبة استمرت في التراجع وبثبات.

وبينما كانت البلاد تعتمد كلياً من الناحية الاقتصادية على الزراعة قبل اكتشاف النفط ، فقد تراجعت أهمية الزراعة الى ما نسبته 24% من الدخل القومي عام 1969 ، والى 8.18% عام 1974، وبعد أن بذُلت جهود واستثمارات إضافية بعد هذا التاريخ ارتفع نصيب الزراعة الى

31% من الناتج المحلي الاجمالي ، غير ان المرحلة التي تلت الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 شهدت تراجعاً حاداً في كل القطاعات الانتاجية المحلية ومنها الزراعة، حتى وصل اسهامها الى 4% فقط من الناتج المحلي الاجمالي في الوقت الحاضر.

يقُدّر ان مساحة أرض العراق عامة تبلغ 4.174 مليون دونم ، توزعت ما بين استعمالات عديدة وكما يبينها الجدول.

الجدول

استعمالات الأراضي في العراق

نوع الاستعمال	المساحة/ دونم*	النسبة المئوية%
أراضي صالحة للزراعة	48000000	27.5
مراعي طبيعية	16000000	9.2
غابات طبيعية	7000000	4.0
جبلية جرداء	1700000	1.0
صحراوية	54000000	31.0
سطوح مائية وأراضي سكنية	47700000	27.3
المجموع	174400000	100.0

وبهذا فان مجمل الأراضي الصالحة للزراعة في العراق تقدر بحوالي 48 مليون دونم ، توزعت بواقع 15 مليون دونم تزرع سيحاً، 17 مليون دونم تزرع على الري السطحي ،16 مليون متروكة لعدم توفر الحصص المائية، الا ان ما يستغل منها في الزراعة من الناحية الفعلية بحدود 8.25 مليون دونم، منها 5.14 مليون دونم في المنطقة الديمية التي تعتمد في زراعتها على الأمطار، و2.11 مليون دونم في السهل الرسوبي وتعتمد زراعتها على الري .

لابد من التأكيد على ان هذه المساحات الزراعية لا تزرع بكاملها كل عام لعدة أسباب منها: اعتماد نظام التبوير ، حيث تزرع الأرض عاماً ، ثم تترك عاماً آخر لاستعادة الارض خصوبتها، أو لشح المياه والأمطار، أو لأسباب بشرية تتعلق بقلة قوة العمل الزراعي، وارتفاع كلف الانتاج الزراعي، لذا فان ما يزرع كل عام بحدود 9.12 مليون دونم فقط، أي ما يزيد قليلاً على ربع المساحة الصالحة للزراعة في البلاد، ثلثها في المنطقة المروية ، والثلثين الأخرى في المنطقة الديمية.

العوامل المؤثرة على الزراعة:

لا يتماثل مقدار واتجاه تأثير العوامل الجغرافية على النشاط الزراعي عامة، وعلى قطاعاته المختلفة ، غير ان الغالب يتمثل بقوة أثر العوامل الطبيعية بالمقارنة مع أنشطة الانسان الأخرى، مع التأكيد على التراجع المستمر لهذا الأثر مع كل ما يحرزه الانسان من تقدم حضاري وتقني، فقد أمكنه زراعة محاصيل شتوية في الصيف ، والعكس صحيح، واستخدام تقنيات ري تقلل الحاجة الى مياه السقي مثلاً. وفيما يأتي استعراض لأثر كل منها:

أولاً: العوامل الطبيعية:

1- السطح:

يزداد ارتفاع السطح في العراق بشكل تدريجي من الجنوب نحو الشمال والشمال الشرقي، وان 30% من اجمالي السطح لا يزيد ارتفاعها عن 50 متر، و90% لا يزيد ارتفاعها عن 500 متر، وان المنطقة الجبلية التي يزيد ارتفاعها عن 1000 متر تشغل مساحة 6% من مساحة البلاد، مع امكانية زراعة مساحات واسعة في سهولها وعلى سفوح جبالها.

وبهذا فان الجزء الأكبر من مساحة العراق يمكن استغلاله في الزراعة باعتبار عامل السطح، مع امكانية عالية لاستخدام مختلف المكائن في العمليات الزراعية، الا ان هناك بعض الخصائص في مناطق العراق الطبيعية، مما يترك آثاراً معينة على الزراعة فيها، فالسهل الرسوبي يتصف انحداره بقلته وتباينه أيضاً، فما بين الرمادي والحلة يتجه الانحدار من الفرات نحو دجلة، والفرق بينهما يقدر بسبعة امتار، فاتجهت المجاري المائية من الفرات نحو دجلة وهي: الصقلاوية، أبو غريب، الرضوانية، اليوسفية ،اللطيفية والاسكندرية، ومن الحلة الى الناصرية يتجه الانحدار بعكس ما سبق من دجلة نحو الفرات، فأخذت جداول الدجيلة والغراف هذا الاتجاه.

ان هذا التغير في اتجاه الانحدار، فضلاً عن ضآلته قد عرقل عملية الصرف الطبيعي للماء الباطني ، ما أدى الى ارتفاع نسب الملوحة في السهل وتدني انتاجية أراضيه. من جهة اخرى فان الارسابات التي حملتها الأنهار خاصة وقت الفيضانات أدت الى ارتفاع جوانبها القريبة متمثلة بكتوف الأنهار، وانخفاض البعيدة عنها نسبياً متمثلة بأحواض الأنهار، فنشأ نظام الري بالواسطة في أعالي السهل وكتوف الأنهار ،والري السيحي في مناطق أحواض النهار وجنوب السهل .

ولما ورد في أعلاه فان السهل الفيضي صالح للزراعة بمجمله فيما عدا أجزاء قليلة منه مثل الأهوار التي تغمرها المياه، أو التي تغطيها الكثبان الرملية، مع ارجحية في الصلاحية لأجزاءه العليا عن وسطه وجنوبه، ووسطه عن جنوبه.

وفي الهضبة الغربية التي تغطي ما يزيد عن نصف مساحة البلاد، فالسطح يبلغ أقصى ارتفاع له في غربها وهو 915 متر منحدراً من الغرب نحو الفرات، فسطحها ملائم للزراعة، غير ان معظم أجزاءه عار من التربة لشدة الجفاف وسرعة الرياح ونشاط عمليات التعرية ، فيما عدا بطون الودية القاطعة للهضبة، فضلاً عن ان الامطار الساقطة عليها لا يزيد مقدارها عن 10 سم، وخلوها من الأنهار، غير ان فيها العديد من العيون التي تتباين في كميات وأعماق مياهها الجوفية ، فهي غزيرة وعذبة في الشمال ،وتقل كميتها وتزداد ملوحتها نحو الجنوب.

وبهذا فان الهضبة تعُد اقليماً فقير زراعياً ، الا انها اقليم رعوي وخاصة في جزءها الواقع شمال الفرات المعروف ببادية الجزيرة.

اما المنطقة شبه الجبلية فسطحها لا يزيد ارتفاعه عن 1000 متر، وباقتران عاملا السطح المناسب نسبياً مع اعتدال كميات الأمطار الساقطة عليها والتي تتراوح ما بين 20-40 سم سنوياً، فضلاً عن مرور نهر دجلة وروافد له خلال هذه المنطقة واحتواءها على خزين جيد المقدار والنوع من المياه الجوفية، فقد أمكن استغلال امكاناتها لأغراض الزراعة والرعي وخاصة في زراعة القمح والشعير وتربية قطعان الأغنام. وتشتهر سهولها سنجار الشمالي والجنوبي وأربيل وديبكة بهذه الأنشطة.

وبالنسبة للمنطقة الجبلية فإنها وان اتسمت بارتفاع مستويات سطحها الذي زاد عن 1000 متر، الا ان سهولها والسفوح الدنيا لجبالها قد استغلت بكفاءة لأغراض الزراعة سواء للإنتاج النباتي وزراعة اشجار الفاكهة أو لرعي الحيوانات، وكان لغزارة الأمطار الساقطة عليها دور هام في هذا الاستغلال. وقد هيأت طبيعة السطح عوامل مساعدة اضافية تتمثل في المواقع التي صلحت لإقامة السدود والخزانات، وما يتجمع على قمم الجبال وسفوحها من ثلوج وأمطار تغذي روافد دجلة بموارد هامة من المياه صيفاً وشتاءاً. ونتيجة لتحديدات السطح فقد تضاءل استخدام المكائن في العمليات الزراعية، فيما سمحت العوامل الطبيعية بالتوسع بزراعة أشجار الفاكهة والخضروات الصيفية وزراعة التبوغ على سفوح الجبال ، فضلاً عن السهول الداخلية فيها.

2- المناخ:

بالعودة واستذكار خصائص المناخ في العراق، فان من الممكن بيان أهم اوجه تأثيراته على الزراعة بالآتي:

أ- يمتد فصل النمو على طول أيام السنة تقريباً، فيما عدا بعض أيامها، ما يسمح بممارسة النشاط الزراعي وبنجاح معظم أيام السنة.

ب- – تتمتع أجواء العراق بساعات سطوع شمسي نظرية تتراوح ما بين 10– 14 ساعة يوميا، وفعلية بحدود 7 ساعات يومياً، وهذه الساعات مشجعة على نمو معظم المحاصيل الزراعية وفق متطلباتها منه.

ت- ترتفع كثيراً معدلات الحرارة ودرجاتها المطلقة صيف اً، فتزداد نسب التبخر والنتح ، يتطلب معها تعويض النباتات بمزيد من المياه التي تعاني البلاد من شحتها أصلا .وبالمقابل فان درجات الحرارة الصغرى تتراجع الى ما دون الصفر المئوي لعدة أيام شتاءاً في وسط البلاد وجنوبها ، ولأيام أكثر في شمالها وتتساقط الثلوج على الجبال، ما يمثل خطراً كبيراً على المحاصيل والاشجار الحساسة تجاه البرودة.

ث- وتتكرر خلال الفصل البارد من السنة عدة موجات لكتل هوائية قطبية باردة ، تتسبب في تلف المحاصيل الزراعية، أو في الأقل تعرضها لأضرار كبيرة.

ج- – وتتأثر الزراعة الديمية وخاصة القمح والشعير في المناطق الحدية خاصة لأخطار التذبذب الحاد في كميات ومواعيد تساقط الأمطار، وبذلك فإنها قد تتعرض الى
خسائر جسيمة بعض السنين. وفي المنطقة الجبلية فان غزارتها واستقرار هطولها ساعد في الاعتماد عليها بشكل شبه كلي، في حين ان الزراعة في السهل الرسوبي تستعين بالأمطار كعامل مساعد للمياه السطحية من دون الاعتماد عليها لقلتها وتذبذبها.

ح- – وتمثل الرياح السريعة والعواصف الترابية خطراً على المحاصيل الزراعية كالقمح والشعير والشلب، حيث تؤدي الى اضطجاعها وخسارة ما لا يقل عن 20% من الانتاج سنوياً. كما ان لهذه الرياح تأثيرات سلبية أخرى على الزراعة بنقلها التربة من مكان لآخر داخل السهل ومن مناطق الهضبة نحو السهل أيضاً، فتؤثر سلباً على كل من المناطق التي تنقل منها أو التي تنقل اليها، وفي حالات كثيرة كانت الرياح السريعة سبباً في تساقط الأزهار والثمار قبيل نضجها.

خ- – وللمناخ في تطرف حرارته ارتفاعاً وانخفاضاً ، حيث المدى الحراري السنوي كبير في العراق ، تأثير سيء على قدرة العاملين في القطاع الزراعي على انجاز أعمالهم بشكل مريح، مما يقلل من انتاجية العامل الزراعي خاصة في الأجواء المتطرفة حرارياً.

3- التربة:

سبق القول بتنوع أصناف الترب في العراق، وتباين في سمكها وخصائصها وبالتالي صلاحيتها للزراعة. ويمكن إجمال تأثيرات خصائصها على الزراعة بالآتي:

أ- في المنطقة الجبلية تتحدد الزراعة مكانياً بالسفوح الدنيا والسهول متأثرةً بضحالة عمق التربة في السفوح وفقدانها عند القمم وعمقها وصلاحيتها في السهول، الا انها تتعرض باستمرار الى الجرف والرعي الجائر.

ب- ويمكن ان يقال مثل ذلك أيضاً عن منطقة الهضبة الغربية، حيث تتحدد امكانية الزراعة ببطون الأودية تقريباً.

ت- وفي المنطقة شبه الجبلية يوفر عامل التربة فرصة سانحة للتوسع كثيراً في الزراعة لعمق التربة وخصوبتها، فيما عدا بعض المناطق مثل هضبة حمرين التي تتصف بتربتها الرملية والحصوية، كما وتتعرض الى رعي جائر باستمرار.

ث- وفي السهل الرسوبي، ومع ما ذكر عن تربته العميقة الصالحة للزراعة من حيث نسجتها وتكوينها ، الا ان أجزاءاً واسعة منه تعاني من تملح تربتها وتدني انتاجيتها، فضلاً عن تغطية مساحات أخرى بالكثبان الرملية.

4- **الموارد المائية**

سبق ان تم تناول الموارد المائية مفصلاً في فصل سابق، وأبرز تأثيراتها على الزراعة هي الآتي:

أ- تتميز الأمطار بغزارتها وكفايتها في المنطقة الجبلية، واعتدالها فضلاً عن تذبذبها كميةً وموعداً في المنطقة شبه الجبلية، فتتعرض فيها الزراعة أحياناً كثيرة لخسائر كبيرة.

ب- وفي السهل الرسوبي تتيسر موارد مياه سطحية كافية للاحتياجات المختلفة وفي مقدمتها الزراعة، الا انها بدأت تشح في الآونة الأخيرة لكثرة السدود ومشاريع الخزن المقامة على الأنهار خارج البلاد في كل من تركيا وايران وسوريا، كما وتزايدت نسب تلوث هذه المياه.

ت- وفي الهضبة الغربية يكون الاعتماد كلياً على وفرة متوسطة المقدار من المياه الجوفية، برغم أعماقها البعيدة، وارتفاع نسبي في ملوحتها.

ثانيا: العوامل البشرية:

1- قوة العمل:

تعتمد قوة العمل الزراعي على سكان الريف بالدرجة الأولى ،وإذ بدأت نسبة سكان الريف في العراق بالتراجع بوتيرة متسارعة بعد ثورة تموز 1958 بهجرة متعاظمة من الريف نحو المدن عامة وبغداد بوجه خاص، وبينما كان سكان الريف يمثلون الجزء الأكبر من السكان ، فان نسبتهم قد تراجعت الى النصف عام 1965. واستمر هذا التراجع حتى تدنت الى 25% من اجمالي السكان في الوقت الحاضر. انعكس هذا التغيير الديموغرافي سلباً على القطاع الزراعي بقلة واضحة في الأيدي العاملة الزراعية وما تمثله من اجمالي هيكل القوى العاملة حتى وصلت نسبتهم الى ما دون 11% منها فقط ، مع تراجع اسهام الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي الى 12% عام 2006، ثم الى 4% حاليا. ان هذا يشير الى تدني واضح في انتاجية العمل الزراعي، مما يضطر العاملين في هذا القطاع الى التحول نحو العمل في قطاعات اقتصادية أخرى .

من المعروف ان بالإمكان التعويض عن النقص في قوة العمل باستخدام مزيد من المكائن والمعدات، وهذا ما عمدت اليه كثير من الدول المتقدمة، ففي فرنسا لا تزيد قوة العمل الزراعية عن 7% من اجمالي قوة العمل، فيما لا تزيد نسبتهم عن 3.2% في الولايات المتحدة رغم ما حققته هذه البلدان من تطور ليس في تحقيق الاكتفاء الذاتي وحسب ، وانما في تصدير كميات هائلة من المنتجات الزراعية الى الخارج ،الا ان المشكلة تظل قائمة متمثلة بتدني عائد العمل الزراعي وانتاجية وحدة المساحة مقابل كلفة الانتاج العالية، وبالتالي انخفاض دخل العاملين في هذا القطاع .

2- المكننة الزراعية:

يتباين استخدام المكننة في العمليات الزراعية تبعاً للعديد من العوامل منها: حجم المزرعة، طوبوغرافية الأرض، نوع المحاصيل، خصائص التربة، المناخ وكلف شرائها .

سعت الجهات الحكومية المعنية بتطوير القطاع الزراعي في العراق الى تلافي النقص في قوة العمل الزراعي بإدخال المكائن والمعدات تصنيعاً واستيراداً ، وتجهيزها الى المزارعين بأسعار مدعومة، وأهمها الساحبات والحاصدات والمضخات، حتى ان أعدادها كانت تتضاعف كل عقد من السنين، فوصلت أعدادها الى 73 ألف ساحبة) تراكتور(، 83 ألف حاصدة و134 ألف مضخة ماء. انعكس كل ذلك ايجاباً في تحسين نوعية التربة وسرعة انجاز العمليات الزراعية وخفض تكاليف الانتاج وزيادة المساحات المزروعة ورفع انتاجيتها ولكنه كان دون المستوى المطلوب. وحصل تحسن مماثل أيضاً في مجال ادخال تقنيات الري الحديثة مثل الري بالرش والتنقيط، وادخال البذور المحسنة وتبطين قنوات الري لتقليل الضائعات المائية، الا ان ما تعرضت له البلاد عامة والقطاعين الزراعي والصناعي بعد عام 2003 أطاح بالمنجزات السابقة. ان أهم ما يعرقل الاستخدام الواسع للمكننة في العراق حالياً هو صغر حجوم الملكيات الزراعية بسبب تفتت الملكية . وعموما فان القطاع الزراعي يحتاج الى التوسع في استخدام المكننة في طيف واسع من العمليات الزراعية ولمحاصيل عديدة منها: عمليات جني القطن والذرة الصفراء وفول الصويا، وفي تلقيح النخيل وجني التمور والفواكه، وفي كافة مراحل زراعة القمح والشعير والشلب.

3- السياسات الزراعية:

ان للسياسات والبرامج الحكومية دور هام في التأثير على القطاعات الاقتصادية المحلية ومنها القطاع الزراعي ، فبينما كان العراق يتعرض الى حصار اقتصادي خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، كانت السياسات الحكومية تقوم على دعم الانتاج الزراعي المحلي بشتى السبل في محاولة للتخفيف من وطأة هذا الحصار، الا ان هذه السياسات تبدلت كلياً بعد عام 2003

بتوجه الدولة نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي، واعتماد نظام اقتصاد السوق ، وفتح أبواب التجارة الخارجية من دون ضوابط مدعومة بوفرة مالية في الدخل القومي، انعكست هذه السياسة سلباً على النشاط الزراعي، فتدنى الانتاج المحلي كماً ونوعاً، وتراجعت المساحات المزروعة، وبدلاً من الاكتفاء الذاتي صارت البلاد تستورد قرابة 60% من احتياجها من المنتجات الزراعية. ان تعديل هذا الوضع الشاذ يتطلب دوراً رشيداً للدولة في جوانب ومجالات عديدة منها: توفير البذور والأسمدة ومكافحة الآفات بأسعار مدعومة، تقنين وضبط عمليات الاستيراد من المنتجات الزراعية التي يمكن انتاجها محلياً، المساعدة في تسويق الانتاج المحلي، تسهيل عمليات الاقراض، ادخال المزيد من تقنيات الانتاج الحديثة بأسعار مدعومة، وتشجيع المبادرات الزراعية الفردية المختلفة.

4- إدارة الأرض الزراعية:

ومن العوامل الهامة المؤثرة في العملية الانتاجية هو إدارة العمليات الزراعية بكفاءة ،وتعتمد الادارة الكفوءة على مستوى التعليم والثقافة والارشاد التي يحصل عليها المزارعون والفلاحون. وتظهر نتائجها بعدة جوانب أهمها: إعتماد نظام التبوير من عدمه، إدخال المكننة في مراحل العمليات الزراعية، إختيار المحصول المناسب بحسب طبيعة التربة، إدخال الأصناف النباتية والحيوانية ذات الانتاجية العالية ،استخدام الأسمدة الكيمياوية بحسب خصائص كل نبات ومراحل نموه، الري بطريقة معتدلة بعيداً عن الاسراف أو الشح، مكافحة الآفات والأمراض، إختيار المواعيد المناسبة للعمليات الزراعية والحصاد وجمع الانتاج، تصنيف ونقل وتسويق الانتاج ،فضلاً عن العديد، من المفردات التي يجب أن يحُسن فيها المُنتج الزراعي اتخاذ القرار، فتترك نتائج هامة على مقدار العائد من الانتاج، وبالتالي إما أن تكون عوامل تشجيع أو إحباط .

إن جملة هذه النواحي ترتبط بمستوى الوعي المكتسب والتعليمي والمهني والارشادي للمزارع، وللجهات الحكومية دور هام في إيصالها بصيغة تعليم وبرامج ودورات وزيارات وورش عمل ومزارع نموذجية وحقول تربية نظامية للحيوانات ،وجميعها يحتاجها القطاع الزراعي في العراق بدرجة كبيرة للرقي بمستوى الزراعة التي لا تزال متخلفة كثيراً عن البلدان المتقدمة. إن إدارة الأرض الزراعية أصبحت عاملاً حاسم اً في نجاح أو فشل العمليات الزراعية في مراحلها ونتائجها.

ثالثاً: العوامل الاقتصادية:

1- رأس المال:

يمثل رأس المال أداةً في غاية الأهمية لتطوير الانشطة الاقتصادية ومنها الزراعية، صحيح ان الاستثمار في القطاع الزراعي يحتاج لأموال أدنى من مثيلتها في القطاع الصناعي ، الا ان جمع

حجم الانفاق على مشاريع الري والسدود، مع الانفاق على مشاريع الاستصلاح وبناء وحدات الانتاج الزراعي بشقيه الانتاج النباتي والحيواني ، يجعل الحاجة قائمة لرؤوس أموال ضخمة لاستثمارها في تطوير القطاع الزراعي .

بدأ التوجه الجاد في هذا المجال مع بدء عمل مجلس الاعمار عام 1950، واذ بدأت التخصيصات المالية متواضعة حينها، الا انها تزايدت حتى وصلت الى 31% من اجمالي تخصيصات الاستثمار في الخطة الخمسية 965-1969، وللمدة 976- 1990 خصص للقطاع الزراعي ما نسبته 13% من اجمالي الخطط الاستثمارية مع الاشارة الى ضخامة هذه التخصيصات بعد تأميم النفط وارتفاع أسعاره، هذا فضلاً عن قروض المصرف الزراعي الذي تأسس عام 1946، وبدأ بإقراض مشاريع القطاع الخاص المتضمنة تعمير البساتين وبناء حقول الدواجن.

تعرّض الانفاق الاستثماري على الزراعة الى تراجع حاد مع بدء الحصار الاقتصادي على العراق عام 1990، ومن ثم تدني الاهتمام بهذا القطاع بعد عام 2003، حتى ان ما أُعلن عنه من تخصيصات للقروض للمشاريع الزراعية الخاصة في عموم البلاد عام 2016 ضمن المبادرة الزراعية كانت متواضعة ولم ينفذّ منها سوى النزر اليسير مع ترافق ذلك مع كثير من شبهات الفساد التي رافقت عمليات الاقراض، واذا ما أضفنا ضآلة التخصيصات المالية الحكومية للمشاريع والبنى التحتية في القطاع الزراعي، فان النتيجة ستون حرمان هذا القطاع من القدرة على التطور .

ويعود السبب في تدني التخصيصات المالية الحكومية والمصرفية المستثمرة في القطاع الزراعي الى تراجع أهمية هذا القطاع عند القائمين على هذا القطاع، وقد رافق ذلك الاهمال عزوف المستثمرين عن استثمار المزيد من اموالهم فيه لغياب الدعم الحكومي ، وانخفاض عائد الاستثمار، والمنافسة الحادة وغير المنصفة من السلع الزراعية المستوردة بلا ضوابط.

2- طرق النقل:

لا تزال طرق النقل الواصلة بين مراكز الانتاج الزراعي في الريف والاسواق دون المستوى المطلوب، مع ما تحقق من انجازات معتبرة في السنين الأخيرة، إذ ان العديد من القرى الزراعية لا تزال من دون طرق مبلطة تربطها بالمدن، مما يعرقل مهمة تسويق الانتاج الزراعي ، أو في الأقل يرفع من كلف الانتاج الكلية، وبنفس الوقت يضعف من القدرة على توفير متطلبات العمليات الزراعية من مراكزها في المدن. ان الاهتمام بالطرق الريفية في امتداداتها وكفاءتها تعدّ مدخلاً أساسياً لتطوير النشاط الزراعي، ولقد بذُلت جهود كبيرة في المدة التي تلت عام 2003 في هذا الاتجاه، الا ان ما تحقق لا يعُد كافياً وبحاجة الى المزيد من الجهود، كما يشُار الى ان

3- استخدام السكك الحديدية في نقل الانتاج الزراعي لا يزال متعثراً ودون المستوى المطلوب.

الأسواق:

تعتمد سعة الأسواق وقدرتها في استيعاب الانتاج على عدد السكان وقدرتهم الشرائية بالدرجة الأولى، والى جملة عوامل اخرى ثانوية، وحيث ان سكان العراق قد تجاوز عديدهم 40 مليون نسمة عام 2020 ، مع مستوى مقبول من الدخل يكفي لنشيط الطلب على بضائع زراعية شتى، حتى ان البلد يستورد مقادير كبيرة ومتنوعة من المنتجات الزراعية من دول الجوار سنوي اً ومبالغ طائلة لسد احتياجات السوق المحلية، ويقدّر ان كفاية الانتاج المحلي لا تسد سوى 40% من حاجة البلاد من هذه المنتجات. ان عامل السوق يشجع على التوسع في الانتاج الزراعي، غير ان هناك عدة عوائق ينبغي مراجعتها أهمها: ضرورة التنسيق بين كميات ومواعيد الانتاج والاستيراد وعدم فتح الاسواق المحلية بشكل مطلق للمنتجات المستوردة، والحفاظ على استقرار أسعار المنتجات الزراعية والحد من تذبذبها، والاستمرار بتشجيع بعض الحاصلات الزراعية الاستراتيجية مثل القمح والشعير والشلب والتمور والذرة الصفراء، وذلك بشراء الجهات الحكومية الانتاج من المزارعين بأسعار مدعومة ومشجعة، ومن المفيد أيضاً الاهتمام بعمليات التخزين للمنتجات الزراعية بما يضمن حفظ الانتاج الفائض الى غير اوقات انتاجه.

4- التصنيع:

تتصف العلاقة بين قطاعي الزراعة والصناعة بقوتها وتنوع اتجاهاتها، ولعل من المهم التأكيد على ان جزءاً هاماً من المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية يتم تحويله الى المصانع لإنتاج منتجات يستهلكها المواطن بعد تصنيعها وهي في تزايد مستمر ،لذا فان إقامة مزيد من المنشآت الصناعية التي تعتمد على مخرجات الانتاج الزراعي كمواد أولية عامل على قدر كبير من الأهمية. وهذه المصانع يمكن أن تكون بأحجام مختلفة وخاصة صغيرة ومتوسطة، ويفضل أن يتبنى اقامتها القطاع الخاص أفراداً وشركات بمساعدة الجهات الحكومية، وربما يقام معظمها في المناطق الريفية أو حتى المنازل أو في حقول الانتاج الزراعي النباتي والحيواني ، وذلك انسجاماً مع أهداف وتطبيقات التنمية المستدامة التي تسعة الى تطوير وتنمية واستدامة الانشطة الانتاجية والحضارية في الريف ، ومن ضمن هذه الأهداف تحقيق قدر هام من التنمية البشرية المستدامة في الريف والوصول الى تشغيل مزيد من العمالة العاطلة هناك وتفعيل دور المرأة الريفية في حياة العائلة الريفية ومن ثم الارتقاء بمستوى دخل العائلة في الريف كهدف أسمى.

ان الصناعات الزراعية القائمة على المنتجات المحلية التي تنتشر مواقعها على أوسع الأماكن في الريف تمثل علامة هامة ومؤشراً سليماً على النجاح في تحقيق الاستدامة في الريف، وهو ما يفتقر اليه الريف العراقي حالياً ، وبحاجة ماسّة الى انجاز خطوات جادّة فيه.

رابعا: العوامل الحياتية:

يتعرض الانتاج الزراعي النباتي والحيواني الى عدد كبير من الآفات والأمراض الوبائية وغير الوبائية، ولا بد من ملاحظتها ومعالجتها بطرق علمية. ولقد كانت الجهات الحكومية المختصة تقدّم خدمات جليلة للمنتجين بتقديم المشورة والارشاد ومكافحة الآفات والأوبئة، وتوفير المبيدات والأدوية وبأسعار رمزية للحقول المصابة، الا ان مثل هذه الخدمات توقف توفيرها للمنتجين بعيد عام 2003، فازدادت الخسائر في الانتاج النباتي والحيواني، وارتفعت كلفه بفعل ارتفاع أسعار المبيدات والأدوية وتردي نوعيتها، وعجز المنتجين شراء الجيد منها .ومع اقتران هذه العوامل الداخلية مع عوامل خارجية تريد ابقاء العراق سوقاً لدول الجوار، تتعرض قطاعات الانتاج واحداً تلو الآخر الى آفات قد يكون بعضها مفتعلاً كما حصل في مزارع القمح والثروة السمكية وحقول الدواجن .

ان هذه الحوادث توجب على الجهات ذات العلاقة العمل على منع حدوثها لما تسببه من خسائر جسيمة للاقتصاد الوطني وللمنتجين على حد سواء .

أهم المحاصيل الزراعية:

تتوزع المحاصيل الزراعية النباتية في البلاد على عدة أنماط هي: محاصيل الحبوب ،الخضروات، المحاصيل الصناعية، أشجار الفاكهة، النخيل والتمور. وفيما يأتي استعراض لكل منها:

أولاً: محاصيل الحبوب:

إن لمحاصيل الحبوب أهمية قصوى في البلاد سواء لجهة كونها عناصر غذائية أساسية، أو لجهة المساحات التي تمتد عليها زراعتها وكميات انتاجها، أو لكونها تمثل جزءاً هاماً من كميات وأثمان المستوردات منها، وأهمها القمح والشعير والشلب والذرة الصفراء.

1- القمح:

أهم المحاصيل المزروعة في البلاد، وهو محصول شتوي ، وله قيمة غذائية عالية ،ويمثل صنفاً أساسياً في المائدة العراقية لاحتوائه على العديد من المكونات ذات القيمة الغذائية العالية وبحسب العادات الغذائية المتبعة. اهتم العراقيون بزراعته منذ أقدم الأزمان، ومما شجّع على زراعته ملائمة ظروف العراق الطبيعية من حيث السطح والمناخ والتربة، فالأمطار غزيرة نسبياً في المنطقة الجبلية بسهولها، والمتموجة تحظى بقدر جيد منها، فيما تعتمد زراعته في السهل الفيضي على المياه السطحية التي توفرها أنهار العراق ومستفيدة من الأمطار كعامل مساعد.

ومن العوامل المساعدة الهامة إستواء السطح النسبي الذي وفرّ امكانية استخدام المكننة في مراحل الزراعة بدءاً من الحراثة والبذار والتسميد والحصاد، كما قدّمت الجهات الحكومية على مر المراحل تسهيلات هامة لمزارعي القمح تمثلت بتوفير المكائن مثل الساحبات والحاصدات ومنظومات الري بالرش والبذور المحسنة والاسمدة الكيمياوية بأسعار مدعومة، كما كانت ولا تزال تشتري الانتاج بأسعار مدعومة. وشهدت مرحلة الحصار الاقتصادي ما بين عامي 1990-2003 توسعاً كبيراً في زراعته وانتاجه بهدف سد حاجة السكان للغذاء.

تمتد زراعة القمح في كل محافظات البلاد، الشمالية بالاعتماد على الامطار، لذا فان انتاجها غير مستقر لعدم انتظام سقوط الأمطار وتذبذبها في كمياتها ومواعيدها، فيما شهدت زراعته في محافظات الوسط والجنوب ثباتاً نسبياً لاعتماد زراعته فيها على المياه السطحية سواء بالسيح أو الواسطة.

وعموماً تشهد زراعته في البلاد اهتماماً واسعاً مع تذبذب واضح كما يتبين من الجدول مجموعة من الحقائق وهي:

الجدول

تطور زراعة وانتاج القمح في العراق للمدة 1950-2017

السنة	ة المزروعة دونم	لانتاج طن	الغلة كغم/ دونم
1950	3700000	520000	260
1954	5559000	1160000	209
1970	8135000	1580000	130
2002	6594000	2589000	287.9
2010	5543000	2748000	495
2016	3697000	3052000	828.7
2017	4215000	2974000	709.8

أ- تذبذب واضح في المساحات المزروعة بالقمح ، وإن كانت تميل الى التزايد، فقد وصلت المساحات المزروعة بالقمح الى ما يزيد على 10 مليون دونم بعض السنين، الا انها الآن تتراوح ما بين 4- 6 مليون دونم سنوياً.

ب- وبنتيجة تذبذب الأمطار فان معدل الانتاج السنوي من القمح بحدود 5.2 مليون طن سنوياً ، وهذا يمثل نسبة 60% من الحاجة الحالية التي تصل الى 4 مليون طن في السنة. وقد أمكن

الوصول الى هذا الرقم بعض السنوات التي تميزت بغزارة الأمطار مثل عام 2019، حيث زاد الانتاج عن 4 مليون طن.

ت – تتصف زراعته في البلاد بتدني الانتاجية، فقد كان معدلها في السنين السابقة لا تزيد عن 250 كغم/دونم، الا ان اتجاه المزارعين نحو استخدام البذور المحسنة والاسمدة الكيمياوية ومكافحة الآفات الزراعية، وبتحسن الأمطار بعض السنوات ، أمكن زيادة انتاجية الدونم الى ما يزيد عن 500 كغم/دونم، وفي الإروائية الى 640 كغم/ دونم، فيما حققت بعض الحقول غلة بمقدار 950 كغم/ دونم، مما يشير الى امكانية زيادة الانتاج بتحويل المناطق الديمية الى مروية بفتح قنوات للري فيها ، مع تحسين أحوال التربة وطرق الانتاج في المناطق المروية.

وفي التوزيع الجغرافي يلاحظ ان الاسهام الأكبر في المساحات المزروعة وفي الانتاج جاء من المحافظات الديمية طيلة العقود التي سبقت عام 2003، إذ امتدت المساحات الديمية على ما يزيد عن 70% كمتوسط من المساحات المزروعة قمحاً في البلاد، فيما اقترب نصيبها من الانتاج من 60%، الا ان الأعوام التي تلت ذلك شهدت تراجعاً في زراعته في المحافظات الديمية لأسباب تتعلق بالأمن بالدرجة الاولى، مقابل التوسع بزراعته في المحافظات الوسط والجنوب التي تعتمد الزراعة المروية، وقد تدنى اسهام المحافظات الديمية الى 40% من المساحة المزروعة ، و20% من الانتاج للمدة التي تلت عام 2003.

وقد جاءت محافظة نينوى بالمقام الأول من بين كل محافظات البلاد، تلتها التأميم ،ثم واسط فصلاح الدين .

أما اهم مناطق زراعته فهي سهلي سنجار الشمالي والجنوبي في نينوى اللذان يعدّان سلة الخبز الرئيسة للعراق، ثم سهلي ديبكة ومخمور في أربيل.

2- الشعير:

وهو محصول شتوي أيضاً. يستهلك كمادة غذائية في صنع الخبز، الا ان استهلاكه الأعظم في العراق حالياً في غذاء الحيوانات مباشرة أو ضمن عليقة الدواجن أو في الاعلاف المركزة، كما له أوجه استلاك صناعية أخرى. ترافق زراعته القمح زماناً ومكاناً، الا انه يتميز عنه بقدرته على تحمّل ملوحة التربة والجفاف وارتفاع الحرارة ،لذا تخصص له الأراضي الأقل خصوبة والأكثر جفافاً، وقد أثر ذلك سلباً على انتاجية الدونم منه. ومع ان زراعته تنتشر في كل المحافظات، الا انها تتركز في المحافظات المنتجة للقمح.

جاءت المساحات المزروعة بالشعير بمرتبة تالية للقمح من بين المحاصيل الزراعية في البلاد، وقد تماثلت زراعة الشعير مع القمح من حيث تذبذب المساحات المزروعة به وانتاجه والتي يبينها الجدول، ومنه يتبين الآتي:

أ- تذبذب في المساحات المزروعة به بين سنة واخرى ، مع اتجاه عام بتراجع هذه المساحات ، فمن ما زاد عن 4 مليون دونم استقرت الآن عند 5.1 مليون دونم فقط.

الجدول تطور زراعة وانتاج الشعير في العراق للمدة 1976- 2017

السنة	المساحة دونم	الانتاج طن	الغلة كغم/دونم
1976	2399000	579000	252
2003	4252000	860000	202
2010	4026000	1137000	282
2012	1356000	561000	413
2016	1061000	499000	470
2017	820000	303000	369.4

ب- – وتبعاً لذلك تراجع الانتاج بنفس الوتيرة، حين انخفض من مليون طن سنوياً الى ما بين 350- 550 ألف طن فقط.

ت- – حافظت الانتاجية على مستوى متقارب عند 250 كغم/ دونم، الا انها ارتفعت الى أكثر من 400 كغم/ دونم ، ومع هذا فهو مستوى متدن من الانتاجية، يقتضي معه العمل الجاد لرفع هذه الانتاجية باستخدام تقنيات ري وأساليب زراعة حديثة ،ومكافحة الآفات واستخدام مخصبات وأصناف بذور عالية الانتاجية.

إن إجمالي انتاج الشعير لا يسد اكثر من 50% من حاجة البلاد، الا انه لو تم استثمار الامكانات المتاحة بكفاءة أعلى لأمكن رفع هذه النسبة كثيراً.

وفي التوزيع الجغرافي لمراكز انتاج الشعير، فيلاحظ تطابق انتاجه مع التوزيع الجغرافي لزراعة وانتاج القمح، فقد جاءت كل من محافظات نينوى وصلاح الدين والتأميم في المقدمة وهي التي تعتمد في زراعته على الأمطار وخصوصاً في المناطق الحدية أي التي تتراوح أمطارها ما بين 20- 40 سم الى الجنوب من مزارع القمح ،تليها محافظات ديالى، وواسط وذي قار بالاعتماد على المياه السطحية في الري.

3- الشلب [*]:

وهو من المحاصيل الصيفية ذات الأهمية القصوى، إذ يُعدّ غذاءاً رئيساً للسكان مماثلاً

بذلك القمح. عرف العراقيون زراعته منذ أقدم الأزمان واهتموا بها كثيراً، لذا فقد تفننوا بزراعته، وحافظوا على زراعة أفضل أصنافه وهو العنبر العراقي المعروف برائحته الزكية ولونه المائل الى الخضرة) الخضراوي(وطعمه المحبب واحتواءه على نسبة عالية من البروتين والنشا. وإن من أسباب شهرة هذا النوع في العراق كونه يزرع صيفاً اعتماداً على مياه الري وليس الأمطار، ما يسمح بحصوله على مدة طويلة من الاشعاع الشمسي، فضلاً عن صنفه المفضل، كما كانت مزارعه تحصل على السماد الطبيعي بدلا من المخصبات الكيمياوية أيام الفيضانات، حيث يتم اغراقها بمياه الفيض) التطياب(، والتي تزود تربة مزارعه بالارسابات وتجددها سنوياً. يحتاج نجاح زراعته الصيفية الى تربة خصبة تميل الى الطينية، وسطح مستو قليل الانحدار، ومياه وفيرة، وشبكة بزل كفوءة، وأيدي عاملة كثيفة صبورة طيلة مراحل الزراعة، ولذا فقد تحددت زراعته تقريباً بوسط وجنوب العراق في السهل الفيضي، وتحديداً في مناطق الأحواض وعند أطراف الأهوار. ومع أهمية زراعته وانتاجه واستهلاكه ، الا ان زراعته تراجعت كثيرا وكما يبينها الجدول بسبب الشح في مياه الانهار صيفاً، والى عدم تناسب عائد زراعته الاقتصادي بالمقارنة مع المجهود الذي يبذل في زراعته، وثم قلة عدد العاملين في الريف.

---

* الشلب هو ناتج الزراعة، ويتم ادخاله بعمليات صناعية هي الجرش والتهبيش لنزع قشوره والأجنة ، فيصبح رزاً صالحاً للأكل. وتقدر نسبة الرز في الشلب من 60-70%.

الجدول

زراعة وانتاج الشلب في العراق لسنوات مختارة

السنة	المساحة)دونم(	الانتاج)طن(	الغلة)كغم/دونم(
1976	212000	163000	779
1078	218000	171000	785.6
2003	122000	81000	663.9
2007	497000	392000	788
2010	191000	155000	811
2012	318000	361000	1133.5
2016	154000	181000	1175

1224.8	265000	222000	2017

يتبين من الجدول السابق ما يأتي:

أ- عدم استقرار زراعته من حيث المساحة التي يشغلها، وهذا يعود الى ان زراعته تعتمد بشكل كامل على وفرة مياه الري التي تشهد تراجعاً مستمراً في ايراداتها الى العراق لكثرة مشاريع الري والسيطرة والخزن التي تقيمها دول الجوار على الفرات ودجلة ،على الرغم من حرص الجهات المعنية على تطمين مطالب مزارعي الشلب من مياه الري ، فضلاً عن تدني عوائد زراعته وتأخر صرف مستحقات المزارعين عن أثمان تسويق الانتاج الى وزارة التجارة.

ب- – وصلت كمية انتاج البلاد منه عام 2019 الى 306 ألف طن مما يعد موسماً جيداً ، وأفضل السنوات انتاجاً وصلت فيه كمية الانتاج الى 400 ألف طن سنوياً، ما تمثل أقل من 40% من الحاجة الفعلية للسكان.

ت- – تعَدّ غلة الدونم منه جيدة في العراق ومقاربة لمثيلاتها في بلدان انتاجه الرئيسة عالمياً.

أما من جهة التوزيع الجغرافي لإنتاجه، فان جميع انتاجه يتركز في محافظات السهل الفيضي، فيما لا يزيد اسهام المحافظات الشمالية عن 1% فقط من انتاجه . تأتي محافظة النجف بالدرجة الأولى سواء في المساحات المزروعة أو في كمية الانتاج، فتنتج ما يزيد على 53% من انتاج البلاد منه، تليها محافظة القادسية وبنسبة 41%، فيما تتوزع النسبة الضئيلة الباقية بين محافظات المثنى، ذي قار، ميسان وبابل. وتشتهر المنطقة الممتدة ما بين محافظتي النجف والقادسية بأنها)اقليم زراعة الشلب(في العراق وتضم كل من: الكوفة ،أبو صخير، المشخاب، الشامية وغماس، حيث تمتد بينها مزارع الشلب دون انقطاع، جدير بالذكر ان محافظات بغداد وبابل وديالى قد منعت فيها زراعة الشلب، واستعيض عنه بزراعة الذرة الصفراء، عدا بعض الاستثناءات البسيطة.

يمكن القول بصعوبة تحقيق نجاحات هامة مستقبلاً في رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الرز لشحة مياه الري صيفاً، ولتراكم الخبرة لدى المزارعين في زراعته بدلالة الغلة العالية للدونم منه محلياً، الا ان من الممكن تحقيق نجاحات معتبرة في التوسع بالمساحاتالمزروعة في المحافظات الجنوبية، وقد يثمر استخدام المبيدات والأسمدة بشكل أوسع مماهو عليه الآن ، والتوسع باستخدام المكننة للتعويض عن النقص في قوة العمل عن رفع نسبةالاكتفاء الذاتي بقدر معقول أكثر مما هو عليه الآن.

4- الذرة الصفراء:

تصنفّ الذرة الصفراء مرة ضمن محاصيل الحبوب باعتبار أنها تستهلك أحياناً في غذاء الانسان، وكثيراً في غذاء الحيوان، كما قد تصنف أحياناً كثيرة أخرى ضمن المحاصيل الصناعية بإدخالها مادة أولية في سلسلة من العمليات الصناعية لاستخلاص النشا، زيت الطعام، البروتين، وثم تحويل النشا الى مادة لاصقة هي الدكسترين، فيما تتبقى الألياف التي تحوّل الى غذاء للحيوان، ولأغراض هذا البحث عُدّت الذرة الصفراء من محاصيل الحبوب.

أدُخلت زراعتها الى العراق على نطاق تجاري عام 1966 بعروتين ربيعية وخريفية ،الا ان الخريفية هي السائدة، لقلة تلقيح الأزهار في الربيعية لمصادفة التزهير مع ارتفاع درجات الحرارة. توسعت المساحات المزروعة بها بعد ذلك بسرعة وسط وجنوب البلاد، وكما يتبين ذلك من الجدول.

الجدول

زراعة وانتاج الذرة الصفراء لعدد من السنين المختارة

السنة	المساحة)دونم(	الانتاج)طن(	الغلة)كغم/دونم(
1973	43000	19000	441
1978	130000	96000	738
2003	364000	236000	648
2010	372000	191000	513
2012	605000	503000	830
2016	303000	259000	853
2017	492000	277000	563

من الجدول السابق يتبين ان:

أ- ان المساحات المزروعة بهذا المحصول في تطور مستمر، ولكن بنسب ضئيلة لا ترقى الى مستوى أهميته والحاجة الى حبوبه، فهي لم تصل الى نصف مليون دونم لحد الان، وهي مساحة متواضعة بالمقارنة مع ما يخصص من مساحات لمحاصيل الحبوب الأخرى وخاصة القمح والشعير، فضلاً عن المقارنة بأراضي العراق الشاسعة الصالحة للزراعة والمتروكة خاصة خلال فصل الصيف.

ب- لا تزال كمية الانتاج قاصرة عن سد الحاجة المحلية، فالإنتاج يراوح حول ربع مليون طن سنوي اً، في حين أنه وصل بعض السنين السابقة الى نصف مليون طن أو يزيد، خاصة عند

عمل حقول الدواجن بطاقاتها المعتادة، مما يكلف البلاد إنفاق مبالغطائلة لاستيراد منتجات زراعية تتهيأ الظروف لإنتاجها محلياً.

ت- تتصف انتاجية الدونم في العراق بتواضعها ، فهي لم تزد عن 600 كغم/ دونم الانادراً، في حين أنها على مستوى الدول المتقدمة زراعياً تجاوزت 1000كغم/ دونم ،باستعمال الأصناف ذات الانتاجية العالية والاسمدة ومكافحة الآفات.

أما في التوزيع الجغرافي للإنتاج فيتبين ان المناطق المروية هي التي تتركز فيها زراعة الذرة الصفراء، فكونه محصولاً صيفياً تعتمد زراعته كلياً على وفرة المياه السطحية، مع الحاجة الى استواء السطح والتربة الخصبة، فان المحافظات التي اختصت بزراعته هي بابل وواسط اللتان تستحوذان على 67% من المساحات المزروعة وتسهمان بحوالي 70% من انتاج البلاد منها، وبإضافة كربلاء، فان من الممكن القول بوجود) اقليم للذرة الصفراء(وسط البلاد يمتد على هذه المحافظات الثلاثة. أما خارج هذا الاقليم فان محافظة التأميم تشتهر بإنتاج كميات كبيرة من الذرة الصفراء سنوياً.

إن الانتاج المحلي من الذرة الصفراء يسد قرابة 50% من الحاجة المحلية في الأحوال الاعتيادية، الا ان هذه النسبة ليست ثابتة، فهي تعتمد على كمية الانتاج المرتبطة بالمساحات المزروعة بها من جهة، وبكميات الاستهلاك المرتبطة بنشاط قطاع الدواجن من جهة ثانية. ان من الممكن تحقيق نجاحات عالية بنسبة الاكتفاء الذاتي منه بالتوسع بالمساحات المزروعة من خلال دعم شراء انتاجه بأسعار مناسبة من المزارعين ،وتحسين آليات استلام الانتاج وصرف مستحقات المزارعين من دون تأخير، ورفع انتاجية الدونم بتقديم خدمات مكافحة الآفات والأعشاب، وتوفير الأسمدة، وثم استخدام المكائن في العمليات الزراعية وخاصة الحصاد بدلاً من الاعتماد على الأيدي العاملة الشحيحة وعالية الكلفة، واخيراً تحسين تقنيات الانتاج باستخدام تقنيات الري بالرش والتنقيط لتقليل الحاجة الى مياه الري.

ثانياً: الخضروات:

إن لزراعة الخضروات أهمية كبيرة سواء من حيث المساحات المزروعة التي تشغلها زراعتها وعوائده الاقتصادية للمزارعين كونها جميعاً محاصيل نقدية، أومن حيث كونها ذات مكانة كبيرة في نمط الغذاء السائد عند السكان باستهلاكها المباشر أو بعد تصنيعها.

ويشار الى ان استهلاكها يتزايد بتزايد عدد السكان ومستوى دخولهم وتقدمهم الحضاري والثقافي لأهميتها الغذائية والصحية .

تقسم الخضروات الى صيفية وشتوية بحسب موعد زراعتها، واهم المزروع منها في العراق: باميا، طماطم، لوبيا خضراء، بطيخ، رقي ، قرنابيط، لهانة، خس، بصل، فاصوليا خضراء، قرع

بأنواعه، باذنجان، فلفل أخضر، سبانغ، سلق، جزر، خيار بنوعيه قثاء وماء، بزاليا ،شلغم، فجل، شوندر، ويمكن ان ندخل معها مجموعة البقوليات مثل: باقلاء يابسة وخضراء، حمص عدس، ماش.. الخ، والدرنيات مثل: البطاطا، الثوم ، والبصلاليابس.

لقد أمكن زراعة بعضها بفصول أخرى بغير موعد زراعتها باستخدام الزراعة المحميةببيوت زجاجية أو أغطية بلاستيكية. ونظراً الى الطلب المتزايد على استهلاكها ، فقد عمدالمنتجون الى التوسع بزراعتها التي تتصف بالحاجة الى عمل كثيف ومعرفة، واستثماراتمالية أعلى من غيرها، وتسويق يومي وخدمات زراعية دقيقة، وبالمقابل فان زراعتها تدرّعلى المنتجين دخلاً أعلى وعائداً مجزياً، الا ان فتح أبواب الاستيراد للمحاصيل المماثلة من دول الجوار ومن دون ضوابط تسبب بخسائر جسيمة لمنتجيها، أدت الى عزوف المزارعين عن الاستمرار بزراعتها أو تطوير انتاجهم منها.

تقدّر المساحات التي تمتد عليها زراعتها على ما يزيد عن 5.1 مليون دونم، فيما تجاوز الانتاج منها 5.4 مليون طن سنوياً، وأهم هذه المحاصيل: البطاطا، الباذنجان، الخيار، الرقي ، البصل الأخضر، والخس. لا توجد احصاءات دقيقة عن التوزيع الجغرافي للإنتاج ،الا ان من المؤكد ان زراعتها تتركز حول المدن الرئيسة مثل بغداد، ومحافظات أخرى مثل بابل، واسط وكركوك .لا يكفي الانتاج المحلي منها لسد الحاجة المحلية في الوقت الحاضر ،الا ان اتخاذ مجموعة من الاجراءات المشجعة للتوسع بزراعتها من شأنه ان يوصل البلاد ليس فقط الى الاكتفاء الذاتي وحسب ، بل والى تصدير كميات مهمة منها كما كان قائماً في الماضي القريب.
ومن هذه الاجراءات: تنظيم عمليات الاستيراد، منح المزارعين قروضاً تشجيعية لتحسين ظروف الانتاج وتطويرها، الارتقاء بعمليات النقل والتسويق والخزن، وتشجيع اقامة منشآت صناعية بأحجام صغيرة في الريف لتصنيع الفائض منها عن الاستهلاك المباشر.

ثالثاً: المحاصيل الصناعية:

وتضم طائفة من المحاصيل المختلفة تجمعها صفة رئيسة هي انها تنتج لاستخدامها مادة أولية في الصناعة وأهم: البذور الزيتية وهي : السمسم، زهرة الشمس، فستق الحقل ،المحاصيل السكرية وهي: البنجر السكري وقصب السكر، القطن، التبغ والتنباك.

تتلاءم البيئة الطبيعية ومنها المناخ على وجه الخصوص لزراعة هذه المحاصيل وتحقيق نسبة جيدة من الاكتفاء الذاتي منها، ولقد كانت زراعتها بالفعل تمتد على مساحات جيدة في العراق في ستينيات القرن الماضي، الا انها تراجعت بشدة حالياً، حتى ان زراعتها وانتاجها لم يعد يمثل سوى قدر ضئيل من المساحات رغم أهميتها في توفير مدخلات للصناعة، وفي نفس الوقت فان

المعرفة بزراعتها متوفرة عند الفلاح العراقي، الا ان أسباباً متعددة قد أسهمت بتراجع المساحات المزروعة بها وانتاجها. وفيما يأتي عرض ملخص لأهمها:

1- القطن:

يزرع القطن صيفاً. تستخدم أليافه في صناعة النسيج، فيما بذوره تستخلص منها الزيوت النباتية، وفضلاتها علفاً للحيوان. كان يزرع في كل المحافظات العراقية تقريباً، فيما كانت مزارعه تمتد على ما يزيد عن 200 ألف دونم خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي ، وينتج من أليافه ما يزيد على 40 ألف طن سنوياً من القطن الزهر ومن الأنواع الجيدة لاعتماد زراعته على مياه الري بدلاً من الأمطار ، مما يجعل اليافه طويلة وناصعة البياض، حتى خُصصت لزراعته مزارع واسعةمتخصصة منها مزرعة القطن في الصويرة- واسط، لكن هذه المساحات تراجعت الى60 ألف دونم في الثمانينات، فيما لا تزيد عن 50 ألف دونم حالياً، وانتاجه بحدود 10آلاف طن سنويا فقط. ويتركز انتاجه حالياً في محافظات التأميم ، ديالى ،واسط، ثممحافظتي أربيل والسليمانية.

ان من أهم أسباب تراجع زراعة القطن: سوء الصرف، عدم استخدام المكننة في العمليات الزراعية وخاصة عند جمع المحصول مترافقاً مع قلة الأيدي العاملة ،وتعرضه المستمر لآفة دودة جوزة القطن ، حاجة زراعته لعناية طويلة، وارتفاع تكاليف الزراعة وبالتالي قلة عائد وحدة المساحة مقارنة بمحاصيل أخرى.

2- المحاصيل السكرية:

وأهمها بنجر السكر وقصبه، أما الأول فهو محصول شتوي تتركز زراعته في محافظتي نينوى والسليمانية، وأقيم في الموصل والسليمانية مصنعان لعصره وانتاج السكر منه. أما قصب السكر فهو محصول صيفي يزرع في محافظة ميسان في مزرعة خاصة به ملحقة بمصنع لمعالجته واستخلاص سكره. كانت زراعتهما قائمة حتى ثمانينات القرن الماضي ، الا انها توقفت لاحقاً، وقد أعيدت زراعة القصب جزئياً بعد عام 2003 بمساحات محدودة، لكنها تعاني من كثرة التجاوزات على المزرعة المخصصة لهذا الغرض.

3- المحاصيل الزيتية:

وهي كل من زهرة الشمس والسمسم وفول الصويا وفستق الحقل، وأهمها محصول زهرة الشمس. تتلاءم متطلبات نموه المناخية مع مناخ العراق في معظم أجزاءه. يتميز بقصر فصل نموه الذي لا يزيد عن 100 يوم، ويمكن زراعته مرتين في العام ربيعاً وخريفاً. أُدخلت زراعته الى العراق منتصف القرن الماضي ، وكان معدل المساحات المزروعة به خلال عقدي السبعينات والثمانينات الماضيين تزيد على 43 ألف دونم ،وبمعدل انتاج قدره 9 ألف طن سنوياً. كادت

السليمانية ان تنفرد بزراعته وانتاجه، حيث كانت تنتج 87% من انتاج البلاد منه، تليها محافظة ديالى. تدهورت زراعته وانتاجه بعد ذلك، حتى لم تعد تزرع به أكثر من 9 ألاف دونم حالياً، ولا يزيد انتاجه عن 4 آلاف طن، بل انها تدنت الى أقل من الفي دونم فقط عام 2016 . يستهلك انتاجه كمكسرات وليس في صناعة الزيوت النباتية الغذائية . تتيسر امكانية جيدة للتوسع بزراعتها وانتاج حبوبها باتخاذ تدابير حكومية لتشجيع هذه الزراعة المهمة.

أما السمسم فظروف انتاجه تماثل تقريباً زهرة الشمس، فهو محصول صيفي ويحتاج لتربة خصبة ومياه معتدلة. كانت المساحات التي يزرع عليها تمتد على 60 ألف دونم وبمعدل انتاج قدره 7 آلاف طن سنوياً، الا ان زراعته وانتاجه تراجعا مثل سابقته زهرة الشمس، فلا يزرع منه الآن أكثر من 5 آلاف دونم فيما يقدر انتاجه بأقل من الف طن سنوياً فقط. ولا يدخل انتاجه هذا بصناعة الزيوت، اذ ان هذه الكميات لا تكفي لسد حاجة صناعة المخبوزات والحلويات منه. تتركز زراعته في محافظتي التأميم وبابل.

ومن المحاصيل الزيتية الأخرى فستق الحقل الذي يزرع في محافظة الانبار فقطبمساحة زادت عن 7آلاف دونم، وانتاج قدره 6 آلاف طن سنوياً.

4- التبغ والتنباك:

كان للتبغ مكانة هامة في الزراعة، ثم في صناعة السكائر، وكانت زراعته معروفةومشتهرة في محافظة السليمانية، لمناسبة مناخها السائد. أما التنباك فهو نوع معين منالتبوغ)تبغ الأركيلة(وكان يزرع في محافظة كربلاء. وقد أوشكت حالياً زراعة كلاالمحصولين على التوقف لغلبة المستورد منها.

رابعا: أشجار الفاكهة:

تصنف أشجار الفاكهة الى عدة أصناف هي:

أ- الحمضيات وأشهرها: البرتقال، النومى الحامض والحلو، اللالنكي، النارنج، السندي ،الكريب فروت، الطرنج.

ب- – الفواكه ذات النواة الصلبة وأهمها: المشمش، الإجاص بأنواعه، لنك الدنيا.

ت- – التفاحيات: التفاح، العرموط، الخوخ، والسفرجل.

ث- – اللوزيات: وتضم الجوز، اللوز، الكستناء، والبندق.

ج- – الأعناب ح – الزيتون.

خ – فواكه اخرى أهمها الرمان والتين .

عُرفت زراعة الفاكهة في العراق منذ أقدم الأزمان، وقد تزايد استهلاكها والاهتمام بزراعتها مع تزايد عدد سكان البلاد، ومع التحسن في مستويات الدخول، كما ان ثمارها تدخل وبتزايد كمواد أولية في الصناعة بعد ان كان استهلاكها يقتصر على تناولها طازجة أو جافة.

تتلاءم ظروف العراق الطبيعية والبشرية لزراعة معظم أصنافها مع التباين في زراعة هذه الأصناف ما بين شمال البلاد الذي يصلح لزراعة الفواكه ذات النواة الصلبة التفاحيات واللوزيات والرمان والزيتون والتين، فيما يصلح الوسط والجنوب لطيف واسع منها أهمها الحمضيات بأنواعها، الزيتون، العنب، الرمان والتين والعرموط ، وجميعها يخصص لها من الترب أخصبها والمعروفة بكتوف الأنهار. ويسود في زراعتها نمط الزراعة الكثيفة، حيث الاستخدام المكثف لرأس المال وكثافة العمل، مع تداخل عدة أنماط في وحدة المساحة وداخل بساتين الفاكهة، بل وحتى تحت ظلال بساتين النخيل.

لا يعُتد كثيراً بالمساحات التي تشغلها أشجار الفاكهة، إذ ان زراعتها تتداخل مع أنماط الزراعة الأخرى .

تقُدّر أعداد أشجارها في العراق بما يأتي:

أشجار الحمضيات 3.10 مليون، ذات النواة الصلبة 4.1، التفاحيات 1.2، اللوزيات 08.0، الأعناب 11مليون، الزيتون 039.0، أخرى 2.6 ، أي بمجموع يقدر بحوالي 32 مليون شجرة فاكهة. وبهذا فان أعداد هذه الاشجار تكون قد تراجعت، حيث كانت تزيد عن 40 مليون شجرة قبل عشرين عاماً من الآن.

تنتشر زراعة أشجار الفاكهة في معظم المحافظات، الا ان أهمها محافظات: صلاح الدين ،ديالى، بابل، بغداد وكربلاء.

تعاني زراعة أشجار الفاكهة من مشكلات كثيرة يمكن إجمال أهمها بالآتي:

1- ان زراعتها تعتمد اعتماداً يكاد يكون كلياً على موارد المياه الشحيحة صيفاً.
2- قلة انتاجية الأصناف المزروعة منها في البلاد، رغم الطلب الواسع عليها لنوعيتهاالمرغوبة، مما يتطلب تحسين أصنافها بإدخال أصناف ذات انتاجية عالية.
3- حاجة زراعتها الى الاعتناء المستمر لمدة طويلة من العام في وقت تتراجع فيه قوة العمل الزراعي ، مما يوجب الاعتماد على الايدي العاملة الأجيرة.
4- بدائية طرق العناية بها وقلة الاهتمام بالجديد من طرق الانتاج مثل الري بالرش والتنقيط، التسميد، مكافحة الآفات، الجني، الخزن، التسويق...الخ.
5- المنافسة الحادة من المنتجات الاجنبية المماثلة ورخص أثمانها بسبب الاستيراد من دون ضوابط.

6- الزحف الحضري باستعمالاته المختلفة على بساتين الفاكهة المجاورة للمدن من دون تفعيل للقوانين التي تمنع تحويل البساتين الى استعمالات أخرى.
7- ضعف الترابط بين القطاعين الزراعي والصناعي.

خامساً: النخيل والتمور:

تمثل شجرة النخيل رمزاً يختزل قصة جهاد الانسان وكفاحه في هذه الأرض منذ أقدم الأزمان وحتى الان، حتى انها نالت عند الانسان في العراق مكانة مقدسة تتويجاً لأهميتها الاقتصادية والغذائية والصناعية ورمزيتها الاعتبارية أيضاً.

قدُّرت الاصناف المزروعة منها في العراق ب 450 صنفاً، الا ان الاصناف التجارية منها محدودة أهمها: البرحى، المكتوم، البريم، الزهدي، الخستاوي، الخضراوي، الديري، البربن ،الأشرسي،الحلاوي،الساير، السلطاني، الجبجاب.. الخ.

تتحدد زراعة النخيل واثماره في المناخات الصحراوية التي تمتد على وسط وجنوب العراق ،إذ انها قد تنمو في الأجواء الباردة ، ولكن من دون إثمار. تحتاج لمياه الري في السنين الأولى للزراعة، كما وتحتاج الى رعاية وتنظيف ومكافحة للآفات في مراحل الانتاج اللاحقة.

قدُّرت أعداد أشجار النخيل في العراق منتصف السبعينات من القرن الماضي بما زاد عن 22 مليون نخلة مثمرة، الا ان هذا العدد أخذ بالتناقص بفعل الزحف الحضري على بساتين النخيل التي تحفُ بالمراكز الحضرية، ومزاحمة استعمالات أخرى غير زراعية كالصناعية والتجارية والخزن، كما كان للحرب العراقية – الايرانية عام 1980 تأثير هام على بساتين شط العرب ،حيث كانت هناك أكبر مساحة لها وكثافة على المستوى العالمي والتي زاد عددها هناك عن مليون نخلة ، فأزيل الجزء الأكبر منها بسبب العمليات العسكرية، حتى وصل عدد أشجارها في البلاد الى 3.16 مليون في عقد التسعينات ، ثم الى 14 مليون عام 2003، ومع التحسن الطفيف في مكانة النخيل ، فقد ازداد عددها ولكن بشكل طفيف فتجاوز الآن 5.15 مليون نخلة.

كانت بساتين النخيل في البلاد تنتج ما معدله 300 ألف طن من التمور سنوياً منتصف القرن الماضي، ما كان يمثل ثلث الانتاج العالمي من التمور، وقد ظل عند هذا المستوى طوال عقدينمن السنين، الا انه تزايد فوصل الى 400 ألف طن في عقد السبعينات، ثم الى 900 ألف طنعام 2002، ثم عاد الى التراجع والاستقرار عند 650 ألف طن في الوقت الحاضر.

تطورت انتاجية النخلة وازدادت من 35 كغم/ نخلة وسط القرن الماضي الى 70 كغم/ نخلة حالياً، ومع هذا التحسن فان انتاجية النخلة في العراق باقية دون مستوياتها في مصر مثلاً

والبالغة 80 كغم/ نخلة، ما يوحي بإمكانية زيادة الانتاجية وثم الانتاج باتخاذ تدابير فعالة للاهتمام ببساتين النخيل.

توزعت أشجار النخيل بين أغلب المحافظات عدا المحافظات الشمالية الجدول ، حيث جاءت محافظة ديالى بالمرتبة الأولى وبنسبة 7.17% من اجمالي عدد النخيل في البلاد، تليها بغداد وبنسبة 9.14%، بابل 3.14%، كربلاء 6.10%، القادسية 7.9%، فيما حلت البصرة سادسة وبنسبة 4.8% بعد ان كانت بالمرتبة الأولى في عدد أشجار النخيل وفي انتاج تمورها وفي تصنيع تلك التمور، كما كانت البوابة الرئيسة نحو الخارج في تصدير التمور وعسلها.

الجدول

التوزيع الجغرافي لأشجار النخيل وانتاج التمور في العراق عام 2017

المحافظة	مجموع أشجار النخيل	مجموع الانتاج طن	سط انتاجية النخلة الواحدة كغم
نينوى	–	–	–
كركوك	–	–	–
ديالى	2629000	83300	60.7
الأنبار	–	–	–
بغداد	2218000	124100	69.3
بابل	2126000	98720	69.8
كربلاء	1576000	82420	66.4
واسط	865000	44030	80.4
صلاح الدين	–	–	–
النجف	579000	31870	68.2
القادسية	1438000	36480	64.1
المثنى	942000	30400	56.9
ذي قار	980000	41710	63.3
ميسان	221000	8150	48.8
البصرة	1237000	37560	46.5

اقليم كردستان	–	–	–
المجموع	14811000	618820	64.6

أما في انتاج التمور فقد جاءت بغداد بالمرتبة الأولى وبنسبة 20% من انتاج البلاد، تليهابابل 9.15، ثم كربلاء 3.13، واسط 1.7، في حين جاءت البصرة بالمرتبة السادسة في الانتاج وبنسبة 6% من انتاج البلاد. ويعود سبب المرتبة المتأخرة لمحافظة البصرة الى قطع أعداد كبيرة من نخيلها، وتراجع حاد في انتاجية النخلة، حيث وصلت هذه الانتاجية الى ما معدله 5.46 كغم للنخلة الواحدة، في حين ان متوسطها لعموم البلاد هو 6.64 كغم، بسبب ما تعاني منه بساتين البصرة عامة وما يحف بشط العرب منها بوجه خاص من ارتفاع لنسب الملوحة في مياه شط العرب ولأسباب عديدة.

أما أهم أنواع التمور المنتجة في العراق فهي كما يعرضها الجدول، حيث جاءت تمور الزهدي في المقدمة وبنسبة 54% من اجمالي التمور المنتجة، تليها تمور الخستاوي وبنسبة6.10%، ثم الخضراوي والساير والديري والحلاوي وبنسبة 3-5% لكل منها، وتتوزع النسبة الباقية بين الاصناف الثانوية الأخرى، ومن بينها الأكثر شهرة وطلباً في الاسواق وهي الأصناف النادرة مثل البرحى والمكتوم والبريم والأشرسي ، غير انها لا تمثل الا نسبة قليلة من الأشجار والتمور المنتجة، مما يتطلب الاعتناء بهذه الأصناف النادرة.

الجدول

انتاج التمور بحسب الاصناف عام 2017

الصنف	مجموع الاشجار المثمرة	مجموع الانتاج طن	انتاجية النخلة كغم/ نخلة
زهدي	5579000	338260	72.2
ساير	1657000	25580	50.3
حلاوي	570000	16040	39.2
خضراوي	787000	31420	57.6
خستاوي	1489000	66670	63.1
ديري	1026000	24670	54.8
أنواع أخرى	3704000	116190	60.7

المجموع	14812000	618820	64.6

تتعرض أشجار النخيل وزراعتها وتسويق تمورها الى كثير من المشاكل التي يمكن عرضها بالآتي:

1- الزحف الحضري السكني والصناعي والتجاري على بساتين النخيل وخاصة المحيطة منها بالمدن، فيتم تجريف البساتين وتحويلها الى استعمالات أخرى، حتى قدُّر عدد الاشجار التي قطعت في السنين الأخيرة بحوالي 10 مليون نخلة.
2- ارتفاع ملوحة التربة، وارتفاع الملوحة ايضاً في مياه شط العرب ، مما أدى الى تدنيانتاجية النخلة وتردي نوعية تمورها.
3- العمليات العسكرية والأمنية التي نجم عنها تجريف مساحات واسعة من بساتين النخيلفي البصرة وبابل وكربلاء وديالى.
4- قلة العناية بالنخلة من حيث التنظيف وازالة الفسائل والمعالجة بسبب تدني المردود الاقتصادي للنخلة في السنين الأخيرة لأسباب عديدة منها ارتفاع كلف العناية بالنخلة ،وتوقف الدعم الحكومي لمنتجي التمور.
5- كثرة الأمراض التي تصيب النخيل، وتوقف خدمات الدولة في هذا المجال.
6- عدم انجاز تطورات هامة في مجال تقنيات التكاثر والعمليات الانتاجية.
7- فقدان التوجه نحو التعويض عن نقص أعدادها سواء التي يتم تجريفها أو التي تتجاوز أعمارها عمر الانتاج.
8- ندرة الأصناف الجيدة أو قلتها مثل البرحى والمكتوم والبريم والأشرسي وغيرها.
9- المزاحمة الشديدة وغير المنصفة من دول الجوار على حساب الانتاج المحلي سواء باستيراد التمور ، أو بالاستحواذ على الأسواق التقليدية للتمور العراقية وخاصة في جنوب شرق آسيا.
10-كثرة عدد الأيام التي يظهر فيها الغبار المتصاعد والعالق والعواصف الترابية.

ان معالجة هذه المشاكل واتخاذ تدابير إضافية كما في أدناه يمكن أن تعيد مكانة النخلة وتمورها الى ما كانت عليه ، وتضيف مصدر دخل اضافي ليس للمنتجين فحسب بل والى الاقتصاد الوطني عموما.

تدابير اضافية:

1- تطوير تقنيات التكثير والانتقال من الفسائل الى الزراعة النسيجية التي شاع اعتمادها بدول مجاورة مثل الامارات العربية وخاصة للأصناف النادرة.
2- ضرورة ابتكار وسائط ميكانيكية للتلقيح وقطف الثمار بدلاً من الطرق التقليدية العقيمة.

3- تشجيع التوسع بإضافة بساتين جديدة واعادة اعمار القائم منها، والحفاظ عليها بتطبيق القوانين النافذة التي تحمي البساتين من التجريف، ومنح المشاريع الجديدة من المحفزات ما يشجع اقامة المزيد منها.

4- تحسين عمليات تصنيع التمور، وتشجيع الصناعيين على اعادة تشغيل مصانعهم وتحسين طرق الانتاج وانتاج المنتجات التي تتناسب واذواق المستهلكين في الداخل والخارج.

5- اعتماد حوافز تشجيعية لمصدري التمور ومنتجاتها الى خارج البلاد.

أ.د مهدي المرزوك